

Distr.: General
14 September 2010
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة الخامسة والستون

البند ٦٩ (ج) من جدول الأعمال المؤقت*

تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها: حالات

حقوق الإنسان والتقارير المقدمة من

المقررين والممثلين الخاصين

حالة حقوق الإنسان في ميانمار

تقرير الأمين العام

موجز

يُقدّم هذا التقرير عملاً بقرار الجمعية العامة ٢٣٨/٦٤ ويغطي الفترة من ٢٦ آب/أغسطس ٢٠٠٩ حتى ٢٥ آب/أغسطس ٢٠١٠. وعقب إعادة انتخاب ابراهيم غمبيري في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠، عينت رئيس ديواني، فيجاي نامبيار، مستشاراً خاصاً للإشراف على ولاية المساعي الحميدة.

ومنذ زيارتي الأخيرة إلى ميانمار في تموز/يوليه ٢٠٠٩، أظهرت سلطات ميانمار بعض مؤشرات المرونة إزاء مقترحاتي، وقد تجلّت هذه المرونة على سبيل المثال في الإفراج في ١٧ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩ عن أكثر من ١٣٠ سجيناً سياسياً في إطار عفو واسع النطاق. غير أن احتجاز سجناء سياسيين آخرين واستمرار فرض الإقامة الجبرية على داو أونغ سان سو كيي لا يزالان مصدر قلق بالغ. ومن المؤسف أنه لم يجر اعتنام فرص أخرى لإجراء حوار سياسي هادف بين أصحاب المصلحة الرئيسيين.

* A/65/150.



وطوال الفترة المشمولة بالتقرير، دلت جهود متواصلة للتعاون مع سلطات ميانمار وأصحاب المصلحة الرئيسيين من أجل تحقيق أهداف ولاية المساعي الحميدة. غير أن الحكومة لم تقم، منذ زيارتي الأخيرة، بتوجيه أي دعوة إلى مستشاري الخاص لإجراء مزيد من المشاورات مع السلطات والأطراف المعنية الأخرى في البلد. وإن هذا الافتقار إلى التعاون الفعلي لمخيّب للآمال. كما أنه يمثل فرصة ضائعة بالنسبة لميانمار. وللدول الأعضاء مصلحة في السعي الحثيث لكفالة أن تمتد ميانمار يد التعاون على النحو اللازم، كما أن مسؤولية هذه الدول تملّي عليها ذلك.

وتمثّل الانتخابات المقبلة، وهي أولى انتخابات يشهدها البلد منذ ٢٠ سنة، اختباراً رئيسياً لآفاق السلام والديمقراطية والرخاء في البلد. وقد أدلى كبار قادة ميانمار بتصريحات متكررة أعربوا فيها عن التزامهم بإجراء انتخابات حرة ونزيهة. وأصدرت الحكومة قوانين انتخابية، وعيّنت لجنة انتخابات اتحادية تتألف من ١٨ عضواً، كما أُعلن يوم ٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠ موعداً للانتخابات. وفي ٢٥ آب/أغسطس، أقرّت اللجنة تسجيل ٤٢ حزباً سياسياً من أصل ٤٧ حزباً لخوض الانتخابات، من بينها خمسة من الأحزاب العشرة التي شاركت في انتخابات عام ١٩٩٠ وأُعيد تسجيلها. ورغم أن هذا يشير، انطلاقاً من معايير العقدين الماضيين، إلى أن آفاقاً سياسية ربما تكون قد فُتحت، يبقى من الضروري بالنسبة للسلطات كفالة إجراء الانتخابات بطريقة شاملة وذات مصداقية وقائمة على المشاركة ومتّسمة بالشفافية. وفي هذا الصدد، أكرر دعوتي إلى الإفراج عن جميع السجناء السياسيين، بمن فيهم داو أونغ سان سو كيي، كأبلغ دليل على احترام هذه الالتزامات.

وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، بذل المستشار الخاص جهوداً للتعاون، على مستوى كبار الموظفين، مع مكاتب الأمم المتحدة ذات الصلة، مثل الفريق العامل المشترك بين الإدارات المعني بميانمار، حيث تم تحديد عدد من الأولويات على نطاق المنظومة. وواصلت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ إجراء حوار واسع النطاق مع الحكومة بشأن السياسات يهدف إلى معالجة ما لدى البلاد من أولويات وما يواجهها من تحديات على الصعيد الإنمائي. وتوصّل فريق الأمم المتحدة القطري والحكومة إلى اتفاق على مبادرة إنسانية مدتها عامان بشأن ولاية راخين الشمالية. وبعد مرور سنتين على إنشاء آلية الفريق الأساسي الثلاثي من جانب الحكومة والأمم المتحدة ورابطة أمم جنوب شرق آسيا، انتهت ولاية هذه الآلية في ٣١ تموز/يوليه ٢٠١٠ بإعراب سلطات ميانمار عن الاعتراف بها والامتنان لإنشائها.

ويجب أن تحرز ميانمار تقدماً في التغلب على إرثها المزدوج من الجمود السياسي والتزاع المسلح. كما أن التصدي للتحديات الموازية المتمثلة في احترام حقوق الإنسان والمصالحة الوطنية وإرساء الديمقراطية يشكّل هدفاً أساسياً لا يزال يتعين الوفاء به. ومن الأهمية بمكان مواصلة الحوار والتعاون بين جميع أصحاب المصلحة، فضلاً عن زيادة الانفتاح السياسي والاجتماعي والاقتصادي.

وإنني ملتزم بمواصلة التعاون مع حكومة ميانمار وشعبها لكي تثمر جهودهما فينجحا في الانتقال إلى حكومة مدنية وديمقراطية ذات مصداقية. وسوف تستفيد ميانمار كثيراً مما تتمتع به الأمم المتحدة من خبرات واسعة النطاق ومما تبذله من جهود للمساعدة في المجالات الإنسانية والاجتماعية والاقتصادية. وأكرر دعوتي إلى وحدة الهدف ووحدة العمل بين الدول الأعضاء المعنية الرئيسية والكيانات الإقليمية والجهات الفاعلة الإنمائية المتعددة الأطراف والمؤسسات المالية الدولية، لتشجيع جميع أصحاب المصلحة المحليين على المساهمة في إحداث تغيير إيجابي لما فيه مصلحة ميانمار الوطنية.

أولا - مقدمة

١ - يُقدّم هذا التقرير وفقاً للفقرة ٣٠ من قرار الجمعية العامة ٢٣٨/٦٤ الذي طلبت فيه الجمعية مني، في جملة أمور، أن أواصل مساعي الحميدة وأن أتابع المناقشات بشأن حالة حقوق الإنسان والانتقال إلى الديمقراطية وعملية المصالحة الوطنية مع حكومة وشعب ميانمار، بمن في ذلك الجماعات المدافعة عن الديمقراطية وحقوق الإنسان وجميع الأطراف المعنية؛ وأن أعرض على الحكومة تقديم المساعدة الفنية في هذا الصدد؛ وأن أقدم تقريراً إلى الجمعية العامة في دورتها الخامسة والستين وإلى مجلس حقوق الإنسان عن التقدم المحرز في تنفيذ القرار. ويركّز التقرير على الفترة الممتدة من ٢٦ آب/أغسطس ٢٠٠٩ إلى ٢٥ آب/أغسطس ٢٠١٠. وقد صدر تقرير مرحلي منفصل عن المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في ميانمار في ١٠ آذار/مارس ٢٠١٠ (A/HRC/13/48).

ثانياً - التطورات الرئيسية

- ٢ - بعد تعيين مستشاري الخاص السابق، إبراهيم غمبيري، ممثلاً خاصاً مشتركاً للعملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور اعتباراً من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠، عينت رئيس ديواني، فيجاي نامبيار، مستشاراً خاصاً للإشراف على ولاية المساعي الحميدة.
- ٣ - ومنذ تقرير الأخير، بُذلت جهود متواصلة لتشجيع سلطات ميانمار وأصحاب المصلحة الرئيسيين على التعاون من أجل تحقيق أهداف ولاية المساعي الحميدة. وتركزت المناقشات على خمسة مجالات رئيسية حظيت بالتأييد من فريق أصدقاء الأمين العام وفي مجلس الأمن، وهي التالية: (أ) الإفراج عن جميع السجناء السياسيين، بمن فيهم داو أونغ سان سو كوي؛ (ب) الحاجة لإجراء حوار شامل للجميع وموضوعي وذو إطار زمني محدد؛ (ج) الحاجة لتهيئة الظروف المناسبة لعملية تحظى بالمصداقية للتحويل السياسي إلى حكومة مدنية وديمقراطية؛ (د) إيجاد سبل لتحسين الظروف الاجتماعية - الاقتصادية؛ (هـ) إضفاء الطابع النظامي على عملية المساعي الحميدة بين ميانمار والأمم المتحدة.
- ٤ - ومنذ زيارتي الأخيرة لميانمار يومي ٣ و ٤ تموز/يوليه ٢٠٠٩، لم توجّه الحكومة أي دعوة إلى مستشاري الخاص لإجراء مزيد من المشاورات مع جميع الأطراف المعنية في البلاد. غير أن المشاورات استمرت خارج ميانمار مع الحكومة والجماعات المدافعة عن الديمقراطية وحقوق الإنسان وجهات فاعلة أخرى. كما عُقدت مشاورات مع الدول الأعضاء الرئيسية، بطرق منها فريق أصدقائي المعني بميانمار. وجرى بانتظام عقد مناقشات

مع فريق الأمم المتحدة القطري ومنظومة الأمم المتحدة ككل، وكذلك مع اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ والمؤسسات المالية الدولية.

ألف - الإفراج عن السجناء السياسيين وحقوق الإنسان

٥ - في ١٧ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩، أفرجت حكومة ميانمار عن أكثر من ١٣٠ سجيناً سياسياً في إطار عفو واسع النطاق صدر بعد زيارتي الأخيرة للبلد. وهذا هو ثالث عفو يصدر منذ استئناف مساعي الحميدة في عام ٢٠٠٧. وفي بيان صدر يوم ٢٣ أيلول/سبتمبر عقب اجتماع عقده فريق أصدقائي (انظر الفرع الثالث أدناه)، رحبتُ بهذا بوصفه خطوة في الاتجاه الصحيح، مع الدعوة في الوقت نفسه إلى الإفراج عن جميع السجناء السياسيين الباقين ورفع القيود المفروضة على داو أونغ سان سو كيي، الأمانة العامة للرابطة الوطنية من أجل الديمقراطية.

٦ - وفي ٢ تشرين الأول/أكتوبر، رفضت محكمة يانغون للاستئناف الطعن الذي قدمته داو أونغ سان سو كيي في ٣ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩ ضد الإقامة الجبرية الطويلة المفروضة عليها. وفي اليوم نفسه، اعتمد مجلس حقوق الإنسان بالإجماع القرار ٢٠/١٢ الذي دعا، في جملة أمور، حكومة ميانمار إلى إطلاق سراح داو أونغ سان سو كيي وجميع السجناء السياسيين.

٧ - وفي ١٣ شباط/فبراير ٢٠١٠، أصدرتُ بياناً رحبتُ فيه بالإفراج في اليوم نفسه في يانغون عن يوتين أو، نائب رئيس الرابطة الوطنية من أجل الديمقراطية، بعد انقضاء فترة إقامته الجبرية التي بلغت ست سنوات. وأعربتُ عن أملِي في أن يسهم هذا التطور في إقامة حوار موضوعي بين الرابطة الوطنية من أجل الديمقراطية وحكومة ميانمار كخطوة أساسية نحو نشوء عملية سياسية أكثر مصداقية وشمولاً. ولهذه الغاية، دعوتُ حكومة ميانمار مجدداً إلى القيام، دون مزيد من التأخير، برفع القيود المفروضة على داو أونغ سان سو كيي وإطلاق سراح جميع السجناء السياسيين الباقين.

٨ - وفي ٢٦ شباط/فبراير، رفضت المحكمة العليا طعناً ثانياً كانت داو أونغ سان سو كيي قد قدمته في ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩. وفي بيانٍ أدليتُ به في اليوم نفسه، أعربتُ عن خيبة أملِي في هذا القرار وكررتُ دعوتي لإطلاق سراحها وسراح جميع السجناء السياسيين كخطوة أساسية لتحقيق المصالحة الوطنية والتحول الديمقراطي.

٩ - وفي ١٠ أيار/مايو، أُعطيت داو أونغ سان سو كيي "إذناً خاصاً" من قبل المحكمة العليا لتقديم التماس خاص إلى كبير قضاة ميانمار. وفي ١٢ أيار/مايو، قدّمتُ التماساً ثالثاً إلى كبير قضاة ميانمار. ولم يُتخذ أي قرار علني بشأن هذه المسألة منذ ذلك التاريخ.

١٠ - وفي ١٨ كانون الثاني/يناير، وافقت منظمة العمل الدولية والحكومة على أن يُمدّد التفاهم التكميلي الذي يوفر آلية لمعالجة الشكاوى المتصلة بالعمالة وتجنيد القصر لسنة إضافية. وفي ٣٠ نيسان/أبريل، وافقت منظمة العمل الدولية والحكومة على القيام، بشكل مشترك، بتوزيع المنشورات المتعلقة بالسخرة في جميع أنحاء ميانمار. كما أنهما تجريان مناقشات بشأن المساعدة في وضع قانون لنقابات العمال.

١١ - وفي الفترة الممتدة من ١٥ حتى ١٩ شباط/فبراير، أجرى توماس أوخيا كوينتانا، المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في ميانمار، زيارته الثالثة إلى ميانمار منذ تعيينه. وخلال الزيارة، التقى بوزير الداخلية ووزير الخارجية والنائب العام ورئيس الشرطة. واجتمع أيضا مع الرابطة الوطنية من أجل الديمقراطية، وحزب الوحدة الوطنية، وممثلين عن الجماعات العرقية، ومحامي داو أونغ سان سو كيي، والقضاة الذين ترأسوا محاكماتها. وكما في البعثات السابقة، أجرى زيارات إلى العديد من السجون، والتقى على انفراد بعدد من السجناء السياسيين. وسافر أيضا إلى ولاية راخين الشمالية.

١٢ - وفي ١٥ آذار/مارس، نظر مجلس حقوق الإنسان في التقرير المرحلي الذي قدّمه المقرر الخاص عن حالة حقوق الإنسان في ميانمار (A/HRC/13/48) المقدم عملا بقرار المجلس ٢٧/١٠. وشمل التقرير تطورات حقوق الإنسان في ميانمار منذ التقرير الثاني الذي قدمه المقرر الخاص إلى المجلس (A/HRC/10/19)، وإلى الجمعية العامة (A/64/318).

١٣ - وفي ٢٦ آذار/مارس، اعتمد مجلس حقوق الإنسان بتوافق الآراء القرار ٢٥/١٣ الذي دعا فيه، في جملة أمور، حكومة ميانمار إلى أن تفرج دون تأخير عن جميع سجناء الرأي وأن تسمح لهم بالمشاركة في العملية السياسية مشاركة تامة؛ وناشد حكومة ميانمار أن تكفل إجراء عملية انتخابية حرة وشفافة ونزيهة تسمح بمشاركة جميع الناجحين والأحزاب السياسية وسائر الجهات صاحبة المصلحة المعنية؛ ودعا حكومة ميانمار بشدة إلى أن ترفع القيود المفروضة على حرية التجمع وتكوين الجمعيات وحرية التنقل وحرية التعبير. ونص القرار على تمديد ولاية المقرر الخاص لمدة سنة واحدة.

١٤ - وفي ٥ أيار/مايو، قبل الموعد النهائي لتسجيل الأحزاب المحدد يوم ٦ أيار/مايو، أصدر المقرر الخاص بيانا حث فيه الحكومة على اتخاذ إجراءات إيجابية باتجاه التحول السلمي والمصالحة الوطنية من شأنها أن تتيح لشعب ميانمار التمتع بحقوق الإنسان بقدر أكبر. ووجه المقرر الخاص الانتباه إلى أهمية الانتخابات المقبلة، مشيرا إلى أنها تتيح الفرصة لتحسين حالة حقوق الإنسان في البلد. كما دعا المقرر الخاص إلى الإفراج عن جميع سجناء الرأي، بمن فيهم داو أونغ سان سو كيي، لكي يشاركوا في الانتخابات.

١٥ - وفي ٧ أيار/مايو، أصدر فريق الأمم المتحدة العامل المعني بالاحتجاز التعسفي رأياً بخصوص داو أونغ سان سو كيي تم إعلانه في ١٦ حزيران/يونيه. وكما هو الحال في آراء الفريق العامل الخمسة السابقة، خلص الفريق إلى كون حرمانها المستمر من حريتها إجراءً تعسفياً يشكل انتهاكاً للمواد ٩ و ١٠ و ١٩ و ٢٠ من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. وطلب الفريق العامل من حكومة ميانمار أن تنفذ توصياته السابقة وأن تصحح هذا الوضع طبقاً للإعلان. وأصدر المقرر الخاص بياناً في اليوم نفسه يحث على الإفراج الفوري عن داو أونغ سان سو كيي وعن جميع سجناء الرأي.

١٦ - وفي ١٠ و ١١ أيار/مايو، نظمت مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان حلقة عمل في ناي بي تاو على سبيل التحضير لاستعراض ميانمار الدوري الشامل الذي سيجري في عام ٢٠١١. وقد ضمت حلقة العمل مشاركين من الحكومة والمجتمع المدني، وممثلين عن وكالات الأمم المتحدة، وخبراء من إندونيسيا وتايلاند وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وفيت نام.

١٧ - وفي ١٩ أيار/مايو، أعربت بمناسبة عيد ميلاد داو أونغ سان سو كيي الخامس والستين عن استمرار شعوري بالقلق العميق إزاء إبقائها قيد الإقامة الجبرية. وكررت دعوة حكومة ميانمار إلى إطلاق سراح جميع السجناء السياسيين، بمن فيهم داو أونغ سان سو كيي، دون شروط وفي أقرب وقت ممكن بحيث يُتاح لهم المشاركة في العملية السياسية السابقة للانتخابات.

باء - الحوار الوطني والمصالحة الوطنية

١٨ - في ٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩، بعثت داو أونغ سان سو كيي برسالة خطية إلى الجنرال ثان شوي، رئيس مجلس الدولة للسلام والتنمية، كررت فيها عرض تعاونها مع المجلس في السعي إلى رفع الجزاءات المفروضة على ميانمار. وطلبت الإذن لها بأن تجتمع بالقائم بأعمال سفير الولايات المتحدة وسفير أستراليا والسفير الممثل للاتحاد الأوروبي لتستفسر منهم عن الجزاءات المفروضة وعن مدى تأثيرها على ميانمار وعن مواقف الحكومات المعنية من هذه الجزاءات. وطلبت أيضاً الاجتماع بأعضاء حزب الرابطة الوطنية من أجل الديمقراطية لتتناقش معهم حول موقفهم من هذا الأمر. وفي ٩ تشرين الأول/أكتوبر، رتبت الحكومة لعقد اجتماع في يانغون بين داو أونغ سان سو كيي ومن طلبت الالتقاء بهم من الدبلوماسيين الأجانب، وحضر الاجتماع كل من سفير أستراليا والقائم بأعمال سفير الولايات المتحدة وسفير المملكة المتحدة بصفته ممثل الاتحاد الأوروبي.

١٩ - وفي ١١ تشرين الثاني/نوفمبر، بعثت داو أونغ سان سو كيي برسالة خطية ثانية إلى الجنرال ثان شوي شكرت فيها المجلس على ترتيب الاجتماع المذكور وعلى إتاحة المجال لكي تلقتي المنظمات السياسية بالسيد كورت كامبل، مساعد وزيرة خارجية الولايات المتحدة لشؤون شرق آسيا والمحيط الهادئ، خلال زيارته إلى ميانمار يومي ٣ و ٤ تشرين الثاني/نوفمبر. وطلبت لقاءً مع جميع أعضاء اللجنة التنفيذية المركزية لحزب الرابطة الوطنية من أجل الديمقراطية لمناقشة برنامج عمل الحزب، مشيرةً إلى أن اللجنة سوف تتعاون مع المجلس في برامج ستعود بالنفع على الدولة. وفي ١٥ كانون الأول/ديسمبر، التقت مع ثلاثة من كبار أعضاء اللجنة وهم: الرئيس أو أونغ شوي، والأمين أو لوين، وأو لون تين. واجتمعت أيضاً مع كورت كامبل، مساعد وزيرة خارجية الولايات المتحدة لشؤون شرق آسيا والمحيط الهادئ، خلال زيارته لميانمار في ٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩ و ١٠ أيار/مايو ٢٠١٠، ومع السيناتور جيم ويب، عضو مجلس شيوخ الولايات المتحدة، في ١٥ آب/أغسطس ٢٠٠٩.

٢٠ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، عُقدت أربعة اجتماعات (في ٣ و ٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩، و ٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، و ١٥ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠) بين داو أونغ سان سو كيي وأو أونغ كيي، الذي يشغل منصب وزير الاتصال الذي أنشأته الحكومة بناء على طلب مستشاري الخاص لتسهيل الحوار بين الحكومة وقيادة حزب الرابطة الوطنية من أجل الديمقراطية.

٢١ - وفي ١٢ آذار/مارس ٢٠١٠، أعطت الحكومة الإذن بإعادة فتح المكاتب الإقليمية والمحلية لحزب الرابطة في مختلف أنحاء البلد. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، زاد الحزب عدد أعضائه كل من لجنته التنفيذية المركزية ولجنته المركزية، وأتيح له عقد اجتماعات مؤتمره الوطني.

٢٢ - واستمرت المفاوضات بين حكومة ميانمار والجماعات العرقية الملتزمة بوقف إطلاق النار في أعقاب إعلان الحكومة في نيسان/أبريل ٢٠٠٩ أنه ينبغي للعناصر المسلحة لهذه الجماعات أن تتحول إلى قوات حرس حدود، وبذا تكون خاضعة جزئياً لسيطرة الجيش الوطني. وبينما نفذ بعض الجماعات هذا التحول، ما زال البعض الآخر يجري المناقشات مع الحكومة للتوصل إلى اتفاق مرض للطرفين.

جيم - التحوّل السياسي

٢٣ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، تكرر إدلاء كبار قادة ميانمار بتصريحات أعربوا فيها عن التزامهم بإقامة انتخابات "حرة ونزيهة" في عام ٢٠١٠ وفقا لخارطة الطريق التي رسمتها الحكومة من سبع خطوات. وكان من هذه التصريحات ما جاء في خطابي الجنرال ثان شوي بمناسبة يوم الاتحاد (١٢ شباط/فبراير ٢٠١٠) ويوم القوات المسلحة (٢٧ آذار/مارس ٢٠١٠)، حيث قال إن الانتخابات ستكون "حرة ونزيهة" وإن الأعمال التحضيرية تجري لكي يكون البلد جاهزا من جميع النواحي للانتقال السلس إلى الديمقراطية وإلى النظام الاقتصادي القائم على السوق.

٢٤ - وفي ٨ آذار/مارس، أعلنت الحكومة سنّ قوانين تنظم انتخاب أعضاء ثلاث هيئات تشريعية هي: المجلس التشريعي الوطني المعروف بـ "بيدونغسو هلوتاو" (مجلس الاتحاد) والمتألف من مجلسين هما مجلس النواب الذي يُعرف بـ "بيشو هلوتاو" (مجلس الشعب)، ومجلس الشيوخ الذي يُعرف بـ "أميوثا هلوتاو" (الجمعية الوطنية)؛ والمجالس التشريعية الإقليمية/الولائية البالغ عددها ١٤. وتشمل هذه القوانين: (أ) قانون انتخاب أعضاء مجلس نواب البرلمان؛ و (ب) قانون انتخاب أعضاء البرلمانات الإقليمية، و (ج) قانون انتخاب أعضاء مجلس شيوخ البرلمان؛ و (د) قانون تسجيل الأحزاب؛ و (هـ) والقانون المنشئ للجنة الاتحاد الانتخابية التي ستتولى إدارة الانتخابات. وفي ١١ آذار/مارس، عيّنت الحكومة الأعضاء الـ ١٨ الذين تتألف منهم اللجنة الانتخابية.

٢٥ - وفي ١٠ آذار/مارس، أصدرت بيانا أخطت فيه علما بإعلان سلطات ميانمار عن القوانين الانتخابية الجديدة. ومع إشارتي إلى أن ما توافر حينها من شواهد كان يشير إلى أن القوانين ربما لا ترقى إلى المستوى الذي يتوقعه المجتمع الدولي، كرّرت دعوة سلطات ميانمار إلى ضمان تنفيذ عملية سياسية شاملة تفضي إلى إجراء انتخابات نزيهة وشفافة وذات مصداقية يكون بوسع جميع مواطني ميانمار المشاركة فيها بحرية. ثم كرّرت هذه الدعوة ثانية في ٢٥ آذار/مارس بعد اجتماع لي مع "فريق أصدقاء الأمين العام المعني بميانمار".

٢٦ - وفي ١٨ آذار/مارس، افتتحت اللجنة الانتخابية فترة تسجيل الأحزاب السياسية، محدّدة تاريخ ٦ أيار/مايو موعدا نهائيا لإعادة تسجيل الأحزاب السياسية القائمة. وفي ٧ نيسان/أبريل، أعلنت اللجنة الانتخابية إنشاء مكاتب للجان الفرعية على مستويات الولايات والأقسام والمقاطعات. وفي ٢٢ حزيران/يونيه، أصدرت اللجنة توجيهها بشأن الممارسات الانتخابية خلال فترة ما قبل بدء الحملات الانتخابية، بما في ذلك الشروط الواجب مراعاتها في إعداد المواد المطبوعة وتنظيم الاجتماعات وإلقاء الخطب. وقد أفيد أن

اللجنة قامت منذ إنشائها بوضع قوائم أسماء من لهم حق التصويت؛ وأشرفت على توزيع بطاقات هوية الناخبين؛ ورسمت حدود الدوائر الانتخابية؛ وحددت الأماكن المتخذة مراكز اقتراع؛ ونظمت تدريب أطقم موظفي الانتخابات المحليين.

٢٧ - وحتى ٢٥ آب/أغسطس، كان قد أُبلغ رسمياً عن تقدّم ٤٧ كياناً سياسياً بطلبات للتسجيل لدى اللجنة الانتخابية لغرض المشاركة في الانتخابات الوطنية و/أو الإقليمية، وتمت الموافقة على خوض ٤٢ كياناً سياسياً الانتخابات.

٢٨ - وكان خمسة من الأحزاب العشرة التي خاضت انتخابات عام ١٩٩٠ قد أعادت التسجيل لدى لجنة الانتخابات بحلول ٦ أيار/مايو، وهي حزب ديمقراطية ووحدة كوكانغ وحزب لاهو للتنمية الوطنية وحزب مرو أو منظمة حامي للتضامن الوطني وحزب الوحدة الوطنية واتحاد كارين/رابطة كايين. وبالإضافة إلى حزب الرابطة الوطنية من أجل الديمقراطية الذي أعلن قراره عدم إعادة التسجيل عقب اجتماع للجنة الحزب المركزية في ٢٩ آذار/مارس، هناك أحزاب أخرى لم تقم بإعادة التسجيل منها رابطة قوميات شان من أجل الديمقراطية ومنظمة اتحاد با - أو الوطنية وحزب كوكانغ الوطني لولاية شان وحزب وا للتنمية الوطنية.

٢٩ - وفي ٦ نيسان/أبريل، أصدرت اللجنة التنفيذية المركزية لحزب الرابطة "رسالة إلى شعب بورما" أوضحت فيها أن السبب وراء اتخاذ قرار ٢٩ آذار/مارس هو أن القوانين الانتخابية التي أصدرها مجلس الدولة للسلام والتنمية كانت غير منصفة وغير عادلة. وأشارت اللجنة أيضاً إلى أن قيادات حزب الرابطة وأعضاءه ومرشحيه المنتخبين لعضوية البرلمان قد قاموا بالعديد من المحاولات الموثقة توثيقاً تاماً لإقامة نظام ديمقراطي في بورما وتحقيق المصالحة الوطنية. غير أن المجلس قد تجاهل تلك المحاولات مما أدى إلى فشلها. وأشارت كذلك إلى أن "كل هذه الجهود لم تُجد نفعاً بسبب قيام السلطات بأعمال أحادية الجانب لقمعها وإبطالها". وتعهّدت اللجنة كذلك "بمواصلة العمل على تحقيق أهدافها المنشودة من أجل إقامة الديمقراطية من خلال وسائل منهجية وسلمية وغير عنيفة، مسترشدة في ذلك بدواؤنغ سان سو كوي".

٣٠ - وفي ٧ أيار/مايو، أعلن فريق من كبار قادة حزب الرابطة السابقين، بقيادة ثان نين، عزمه على تأسيس حزب سياسي جديد، هو حزب القوة الديمقراطية الوطنية، بهدف خوض الانتخابات. وفي ٢٥ أيار/مايو، تقدّم الأعضاء المؤسسين بطلب تسجيل الحزب، ووافقت اللجنة الانتخابية على الطلب في ٩ تموز/يوليه.

٣١ - وفي ٢٦ أبريل، استقال ثين سين، رئيس الوزراء، و ٢٢ وزيرا حكوميا من مناصبهم العسكرية، وقيل إن قصدهم من ذلك هو تأسيس حزب الاتحاد للتضامن والتنمية بهدف حوض الانتخابات. وفي ٢٩ نيسان/أبريل، تقدّم ٢٧ شخصا، من بينهم رئيس الوزراء ثين سين ووزراء حكوميون ومسؤولون كبار في جمعية الاتحاد للتضامن والتنمية، بطلب إلى اللجنة الانتخابية لتسجيل الحزب الجديد، ووافقت اللجنة الانتخابية على الطلب في ٨ حزيران/يونيه.

٣٢ - وفي ١١ آب/أغسطس، أصدرت اللجنة رسميا قوائم الدوائر الانتخابية الـ ٣٣٠ التي حُدّدت لـ "بيشو هلوتاو" (مجلس الشعب) والدوائر الـ ١٢ التي حُدّدت لـ "أميونا هلوتاو" (الجمعية الوطنية).

٣٣ - وفي ١٣ آب/أغسطس، أعلنت لجنة الاتحاد الانتخابية أن الانتخابات ستُجرى في ٧ تشرين الثاني/نوفمبر. ودعت الأحزاب السياسية إلى تقديم قوائم مرشحيها خلال الفترة ما بين ١٦ و ٣٠ آب/أغسطس، مشددة على أن ٣ أيلول/سبتمبر هو الموعد النهائي لانسحاب المرشحين، ومشيّة إلى أنه سيُنظر في طلبات الترشح خلال الفترة ما بين ٦ و ١٠ أيلول/سبتمبر. وفي ١٣ آب/أغسطس أيضا، أصدرت بيانًا كرّرت فيه دعوة سلطات ميانمار إلى الوفاء بما صرّحت به علنا من التزامات بخصوص إجراء انتخابات شاملة وحرّة ونزيهة من أجل تعزيز فرص ميانمار في التمتع بالسلام والديمقراطية والتنمية. وقمت كذلك بحث السلطات بشدّة على ضمان أعمال الحريات الأساسية لجميع مواطني ميانمار وإطلاق سراح جميع السجناء السياسيين الباقين دون تأخير حتى يتمكنوا من المشاركة بحرية في الحياة السياسية في بلدهم، وذلك باعتبار أن هذه من الخطوات الأساسية في أي عملية مصالحة وطنية وتحول ديمقراطي.

دال - التعاون الاجتماعي - الاقتصادي والإثني

٣٤ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصلت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ وحكومة ميانمار إقامة حوار سياسي يغطّي طائفة عريضة من المجالات بهدف معالجة ما لدى البلد من أولويات وما يواجهه من تحديات على الصعيدين الاجتماعي - الاقتصادي والإثني. وفي ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، قامت نولين هايزر، الأمانة التنفيذية للجنة الاقتصادية والاجتماعية، بزيارة ناي بي تاو لحضور الجولة الثانية من سلسلة حلقات دراسية بدأت في تموز/يوليه ٢٠٠٩ في إطار المائدة المستديرة والمنتدى الإثني لشركات التنمية بتنظيم مشترك بين اللجنة وحكومة ميانمار. وقد جمعت هذه المناسبة لفيفا من كبار المسؤولين الحكوميين ومقرري السياسات والممارسين والباحثين الدوليين والمحليين في مجال

التمنية، ومن بينهم جوزيف ستيغلitz الحائز على جائزة نوبل في الاقتصاد، لمناقشة إطار السياسة الاقتصادية الشامل الكفيل بالمساعدة على حدوث تحسّن عام في أسباب المعيشة الريفية في البلد، والمساعدة في الأجل الأطول على الحد من الفقر في البلد عموماً.

٣٥ - وفي موازاة ذلك، شرع مستشاري الخاص في القيام بجهود للتفاعل على مستوى رفيع مع فريق الأمم المتحدة القطري ومكاتب الأمم المتحدة ووكالاتها وبرامجها المعنية العاملة في ميانمار. وفي ١٧ آذار/مارس ٢٠١٠، عقد مستشاري الخاص وترأس اجتماعاً رفيع المستوى للفريق العامل المشترك بين الإدارات المعني بميانمار الذي أنشئ داخليا في أعقاب إعصار نرجس في أيار/مايو ٢٠٠٨، بمشاركة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي واللجنة الاقتصادية والاجتماعية والمؤسسات المالية الدولية، وذلك لتبادل المعلومات وتعزيز الاتساق على نطاق المنظومة وتعزيز الدعم المقدم من الجهات المانحة للجهود التي تبذلها الأمم المتحدة في ميانمار في المجالات السياسي والإنساني والإنمائي. وخلال هذه المناقشات، تم تحديد خمس أولويات على نطاق المنظومة في المجالين الإنساني والإنمائي، وفق ما أبلغ به فريق أصدقاء الأمين العام في ٢٥ آذار/مارس. وتشمل هذه الأولويات الحاجة إلى تعزيز القدرات في هياكل الخدمات الاجتماعية لتلبية الاحتياجات الأساسية؛ وتعزيز جمع البيانات وتحليلها لقياس التقدم المحرز على صعيد الدعم الاجتماعي؛ وتحسين الوصول إلى المناطق الشديدة التأثر والتي تعاني الفقر؛ ومساعدة الحكومة في الوفاء بالتزاماتها كعضو في رابطة أمم جنوب شرق آسيا وفي المجتمع الدولي؛ وحشد المزيد من الدعم والتمويل من الجهات المانحة لضمان ألا يحدث تعثر في أي عنصر من هذه العناصر. بما تتسم به من أهمية حيوية في أي عملية تحوّل ديمقراطي.

٣٦ - وبعد مرور عامين على إنشاء آلية الفريق الأساسي الثلاثي من جانب حكومة ميانمار والأمم المتحدة ورابطة أمم جنوب شرق آسيا، وافق وزراء خارجية رابطة الأمم في اجتماعهم السنوي الثالث والأربعين، الذي عُقد في هانوي في ١٩ و ٢٠ تموز/يوليه، على أن تُنهي رسمياً ولاية الآلية وفرقة العمل الإنساني التابعة لرابطة الأمم بحلول ٣١ تموز/يوليه. وأعرب الوزراء عن تقديرهم لما قدّمته حكومة وشعب ميانمار من مساعدة وتعاون وأعربوا عن تقديرهم وامتنانهم العميقين للأمم المتحدة ولشركاء رابطة الأمم في الحوار وللوكالات والبلدان المانحة وللمجتمع الدولي لمساهماتهم السخية ودعمهم الكامل للعمليات التي أجريت بقيادة رابطة الأمم في أعقاب إعصار نرجس. وأشاروا كذلك إلى أن مسؤولية تنسيق واستغلال المساعدات المقدّمة من المجتمع الدولي لجهود التعافي من آثار إعصار نرجس ستنتقل إلى وزارة الرعاية الاجتماعية والإغاثة وإعادة التوطين في حكومة ميانمار.

٣٧ - ومنذ عقود، وخصوصا في أعقاب إعصار نرجس، والأمم المتحدة تثبت أنه من الممكن مساعدة شعب ميانمار وتحسين سبل عيشه، وذلك وفقا للمعايير الدولية واتباع نهج قائم على الشفافية والمساءلة والتعاون. ويسرني أن أشير إلى أن هناك حاليا ١٥ وكالة من وكالات الأمم المتحدة و ٥٠ منظمة دولية وعددا ماثلا من المنظمات غير الحكومية المحلية التي تعمل الآن داخل البلاد، ليس في دلتا أياروادي فحسب، وإنما في جميع مناطق ميانمار. واستشرافا للمستقبل، توصلت الأمم المتحدة وحكومة ميانمار إلى اتفاق للتعاون بشأن مبادرة إنسانية مشتركة لمدة عامين (٢٠١٠-٢٠١١) في ولاية راخين الشمالية، وهي منطقة حدودية يواجه سكانها ظروفًا اجتماعية - اقتصادية وإنسانية في غاية الصعوبة. وإنني أرحب بهذه المبادرة لأنها تهدف إلى اتخاذ تدابير موحدة لتلبية الاحتياجات الفورية لسكان المنطقة مع التركيز على الأهداف والغايات الإنمائية الطويلة الأجل.

هاء - العمل المشترك والتعاون

٣٨ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، لم أَدَّخِر ومستشاري الخاص أي جهد وقمنا بأقصى قدر من المرونة بمواصلة التواصل المباشر مع السلطات وغيرها من الجهات المعنية في ميانمار في إطار متابعة زيارتي الأخيرة لهذا البلد. ومع ذلك، وعلى الرغم من الدلائل المتكررة التي تفيد أن من مصلحة الحكومة دعوة المستشار الخاص لهذا الغرض، لم تتجاوب الحكومة مع جهودنا لتطوير مستوى العمل المشترك والتعاون الذي بلغناه حتى الآن. ولئن كان هذا الموقف يحول دون التعامل المباشر مع الحكومة وغيرها من الجهات المعنية في ميانمار، فقد استمرت المشاورات مع السلطات وجهات أخرى خارج البلاد.

٣٩ - وفي ١٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩، التقيت في المقر بالسيد أو نيان وين، وزير الخارجية، لدعوة ميانمار للمشاركة في اجتماع مقرر رفيع المستوى لفريق أصدقاء من أجل ميانمار على هامش دورة الجمعية العامة الرابعة والستين. وقد أعربت عن أملتي في أن تصبح الحكومة، بعد زيارتي الأخيرة إلى ميانمار، أكثر استعدادا لاتخاذ تدابير ملموسة لتمكين الجهات المعنية من المشاركة بحرية في العملية السياسية، بحيث يتسنى الاعتراف على نطاق واسع بالجهود التي تبذلها الحكومة واعتبار الانتخابات ذات مصداقية. وشجعت الحكومة أيضا على بذل قصارى الجهود لاستدامة المكاسب التي تحققت حتى الآن مع المجموعات العرقية المسلحة عن طريق الحوار مع جميع الأطراف المعنية. وأكد وزير الخارجية أن حكومته تسعى إلى الرد على مقترحاتي قدر الإمكان، في إطار التزامها بإجراء انتخابات حرة ونزيهة. وقال أيضا إنه على الرغم من أن ميانمار لا تستطيع قبول دعوتي في الوقت الراهن، فإن حكومته تعلق أهمية كبيرة على مناقشات فريق أصدقائي ونتائجه.

٤٠ - وفي ٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩، استقبلت ثين سين، رئيس وزراء ميانمار، في المقر، وكان برفقته أو ثاونغ، وزير العلوم والتكنولوجيا، وأو نيان وين، وزير الخارجية. وكانت هذه أول زيارة لرئيس الوزراء للأمم المتحدة وأعلى مستوى من التمثيل لميانمار لدى الجمعية العامة منذ عام ١٩٩٥. وخلال اجتماعنا، أكدت مجددا التزامي بمساعدة حكومة وشعب ميانمار بشأن طائفة واسعة من القضايا، بما في ذلك الحوار السياسي والانتخابات والتنمية الاقتصادية وتعزيز الأهداف الإنمائية للألفية ومواصلة حشد الدعم الدولي لزيادة العمل المشترك والتعاون بين الأمم المتحدة وميانمار في هذا الصدد. ولاحظت أنه على الرغم من بعض مؤشرات التقدم التي ظهرت بعد زيارتي لميانمار، فإنها لا ترقى إلى التطلعات. وقد رحبتُ بقرارات العفو الصادرة عن بعض المعتقلين السياسيين في ١٧ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩، وشجعت الحكومة بقوة على إطلاق سراح جميع من تبقى منهم، بمن فيهم داو أونغ سان سو تشي، حتى يتمكنوا من المشاركة بحرية في العملية السياسية. وشددت على أن الإفراج عن المعتقلين السياسيين إلى جانب الإعلان عن موعد الانتخابات في الوقت المناسب سيكونان بمثابة رسالة واضحة على التزام ميانمار ببدء عهد جديد من الانفتاح والرغبة في تهيئة الظروف المواتية لانتخابات ذات مصداقية.

٤١ - وأكد رئيس الوزراء على أن مشاركته في أعمال الجمعية العامة تعكس الأهمية التي تعلقها حكومته على التعاون مع الأمم المتحدة بوصفه حجر الزاوية لسياسة ميانمار الخارجية. وأشار إلى أن قرارات العفو الأخيرة هي المجموعة الثانية التي تمنح لفائدة عدد كبير من المعتقلين، وشدد على رغبة شعب ميانمار في إرساء الاستقرار وسيادة القانون والنظام بوصفها أهم أولويات البلاد بعد ٥٠ عاما من حركات التمرد. وفي ما يتعلق بداو أونغ سان سو تشي، لاحظ رئيس الوزراء أن قرار الجنرال ثان شوي بتخفيف الحكم الصادر في حقها إلى نصف المدة يفيد بإمكانية الإفراج عنها. وأشار إلى إمكانية النظر في إصدار عفو عنها إذا التزمت بالقيود المفروضة عليها. وأكد رئيس الوزراء مجددا التزام الحكومة بإجراء انتخابات حرة ونزيهة وشمولية حتى يتسنى لجميع الأطراف المشاركة فيها، وذكر أنه سيعلم عن موعد الانتخابات في الوقت المناسب عندما يسود السلام والنظام. وشدد على أنه يمكن حل المأزق السياسي في البلاد إذا شاركت جميع الأطراف، بما فيها داو أونغ سان سو تشي والرابطة الوطنية من أجل الديمقراطية، في الانتخابات.

٤٢ - وبعد الاجتماع، أصدرتُ بيانا أكدت فيه من جديد أنني أتوقع من حكومة ميانمار الرد في الوقت المناسب على المقترحات التي قدمتها لكبار القادة خلال زيارتي الأخيرة للبلد، مؤكدا أن مسؤولية تهيئة الظروف اللازمة لإجراء انتخابات شمولية وذات مصداقية، بما في ذلك الإفراج عن جميع المعتقلين السياسيين وإقامة حوار مع جميع الجهات المعنية، تقع على

عائق الحكومة. وأكدت مرة أخرى على التزامي بالعمل عن طريق ما أبذله من مساع حميدة، بتأييد من فريق أصدقائي من أجل ميانمار على المستوى الوزاري، مع حكومة وشعب ميانمار للتصدي للتحديات السياسية والإنسانية والإنمائية للبلد.

٤٣ - وبالإضافة إلى ذلك، التقى مستشاري الخاص مرتين برئيس الوزراء والوفد المرافق له يوم ٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩، وشملت الأنشطة غداء عمل حضره السيد جيم ويب، عضو مجلس الشيوخ الأمريكي، ومرتين بوزير الخارجية يومي ١٨ و ٢٤ أيلول/سبتمبر.

٤٤ - ودعا رئيس الوزراء في خطاب ألقاه أمام الجمعية العامة في ٢٨ أيلول/سبتمبر إلى رفع العقوبات الاقتصادية المفروضة على ميانمار، مشيراً إلى أن هذه العقوبات تحول دون إحراز أي تقدم اجتماعي أو اقتصادي يذكر في بلده. وذكر أيضاً أن نجاح التعاون بين حكومته والأمم المتحدة ورابطة أمم جنوب شرق آسيا في إطار جهود الفريق الأساسي الثلاثي لمكافحة آثار إعصار نرجس حصل على الاعتراف الواجب من المجتمع الدولي بوصفه آلية نموذجية للتدابير المتخذة في المستقبل من أجل الإغاثة والتعمير بعد الكوارث. وأعرب عن امتنان ميانمار حكومة وشعباً للأفراد والمنظمات والمجتمع الدولي بأسره للمساعدة السخية المقدمة لها في وقت الشدة.

٤٥ - وأضاف رئيس الوزراء قائلاً إن تحقيق السلام والاستقرار في ميانمار والنجاح في إجراء انتخابات ديمقراطية أمران ضروريان لعملية التحول الديمقراطي فيها. وستعقد انتخابات متعددة الأحزاب في عام ٢٠١٠، وسينعقد برلمان الاتحاد، وستشكل حكومة وفقاً للدستور الجديد الذي اعتمد في شهر أيار/مايو ٢٠٠٨. وبموجب الدستور الجديد، سيكون لدى ميانمار هيئة تشريعية مؤلفة من مجلسين ونظام رئاسي للحكم تتولى فيه هيئة انتخابية رئاسية انتخاب الرئيس. وستتألف الدولة من سبع ولايات، وسبعة أقاليم، وخمس مناطق ومقاطعة واحدة تتمتع بالحكم الذاتي. وأنشئ بموجب الدستور أيضاً ١٤ هيئة على صعيد الولايات والأقاليم. وذكر رئيس الوزراء أيضاً أن عملية نشر الديمقراطية تجري لما فيه المصلحة العامة للشعب ككل. وأشار إلى أن الحكومة قد حثت جميع المواطنين "سواء كانوا يتفقون معنا أم لا" على المشاركة بفعالية في هذه العملية. وفي هذا السياق، تطرق للتدابير المنهجية التي تتخذها الحكومة لإجراء انتخابات حرة ونزيهة، بما في ذلك إصدار القوانين الانتخابية وإنشاء لجنة انتخابية بحيث يتسنى تشكيل أحزاب سياسية لخوض الانتخابات. وأشار أيضاً إلى أنه سيكون بإمكان السجناء المفرج عنهم المشاركة في الانتخابات العامة وفقاً للقانون. واختتم رئيس الوزراء كلمته بالتشديد على أن إجراء انتخابات متعددة الأحزاب خطوة هامة في تحول ميانمار إلى دولة ديمقراطية ومسالمة وحديثة ومتطورة، مشيراً

إلى أن أفضل مساعدة يمكن أن يقدمها المجتمع الدولي لميانمار كدولة جديدة، تقوم على مبادئ الحرية والعدالة والمساواة المكرسة في الدستور الجديد، هي تفهم موقفها.

٤٦ - وفي ٨ شباط/فبراير ٢٠١٠، راسلتُ الجنرال ثان شوي للتأكيد مجدداً على التزام الأمم المتحدة بدعم تنفيذ عملية انتقالية تكون شمولية ومقبولة لدى الجميع في ميانمار. وأشرت، مع ترحيبي بالالتزامات المعلنة لميانمار بإرساء أسس مستقبل زاهر وتهيئة الظروف المؤاتية لانتخابات حرة ونزيهة، إلى الفرصة المتاحة لميانمار كي تستفيد من المساعدات المقدمة من المجتمع الدولي في هذا الصدد. ولهذا الغرض، أكدت مجدداً على ضرورة الإفراج عن جميع المعتقلين السياسيين حتى يتمكنوا من المشاركة في الانتخابات. وأخذت علماً بعقد اجتماعات بين داو أونغ سان سو تشي ووزير الاتصال وأهبت بالجنرال تكتيف هذه المحادثات ورفع مستواها. وشجعت الحكومة أيضاً على بذل مزيد من الجهود في المفاوضات مع الجماعات العرقية المسلحة بهدف تحقيق السلام الدائم وتعزيز المصالحة الوطنية. وعرضت عليها أن أواصل دعمها عن طريق المساعي الحميدة لمستشاري الخاص للتحاور مع جميع الأطراف المعنية وتيسير بذل المزيد من الجهود في هذه المجالات وغيرها قبل الانتخابات المزمع إجراؤها في عام ٢٠١٠.

٤٧ - وفي ٥ أيار/مايو، راسلتُ الجنرال ثان شوي مجدداً، مشيراً إلى أنه ما زالت هناك آمال كبرى معلقة على بذل حكومته مزيداً من الجهود الملموسة لتنفيذ التزاماتها والاستجابة للتطلعات المشروعة لكافة أبناء شعب ميانمار. ورغم ما لاحظته من أن إصدار قوانين انتخابية جديدة أمر ذو أهمية كبيرة، فقد أكدت مخاوف المجتمع الدولي وتطلعاته بشأن الإطار الانتخابي والمناخ السياسي وتشجيعه على تهيئة الظروف المؤاتية. وأعربت عن خيبة أُملي إزاء عدم استفادة ميانمار حتى الآن من الزيارة التي قام بها مستشاري الخاص للانكباب على هذه القضايا وغيرها، غير أنني أكدت استعدادي المتواصل لاستخدام مساعي الحميدة للعمل مع جميع الأطراف المعنية للمساعدة في تعزيز مصداقية العملية السياسية والانتخابية، وعلى وضع مستشاري الخاص رهن الإشارة لهذا الغرض.

٤٨ - وفي ٩ أيار/مايو، تلقيت رسالة مؤرخة ٧ أيار/مايو من وزير الخارجية، أعرب فيها عن رأي حكومته بأن تنفيذ عملية سياسية تشمل الجميع ذو أهمية حاسمة في إنجاح الانتخابات العامة، وأشار إلى أن الأحزاب السياسية والأفراد المسجلين حتى الآن يمثلون، وفقاً للجنة الانتخابية، مختلف الشرائح والمجموعات العرقية والمناطق في ميانمار. وأعرب عن أسف الحكومة إزاء قرار الرابطة الوطنية من أجل الديمقراطية عدم المشاركة في الانتخابات. وأعرب أيضاً عن تقدير الحكومة لعرض المجتمع الدولي تقديم مساعدة انتخابية إلى ميانمار،

لكنه لاحظ أن اللجنة الانتخابية هي التي لها صلاحية تقرير ما إذا كانت أي مساعدة ضرورية، وكذلك الإعلان عن موعد الانتخابات في الوقت المناسب. وأكد وزير الخارجية في الختام أن حكومته تستعد لانتقال سلس إلى الديمقراطية ونظام اقتصادي قائم على السوق، وأن عدم الانتقال التدريجي المنهجي من نظام إلى آخر قد يشكل خطراً على البلد وعلى الشعب.

ثالثاً - المشاورات

٤٩ - بالتوازي مع جهودي وجهود مستشاري الخاص للتعاون مباشرة مع الحكومة والأطراف الأخرى المعنية في ميانمار، استمرت المشاورات مع أهم الدول الأعضاء المعنية. ففي ٢٣ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩، عقدت وترأست الاجتماع الثاني لفريق الأصدقاء من أجل ميانمار على مستوى وزراء الخارجية على هامش أعمال الجمعية العامة. وتحضيراً للاجتماع، عقد مستشاري الخاص مشاورات في ستوكهولم ولندن في الفترة من ١ إلى ٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩ مع رئاسة الاتحاد الأوروبي ونظرائه من الدول الأعضاء المعنية في الاتحاد الأوروبي، بمن فيهم كارل بيلت، وزير خارجية السويد، وبرنار كوشنير، وزير خارجية فرنسا، وديفيد ميللياند، وزير خارجية المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، ومكتب رئيس وزراء المملكة المتحدة، وبييرو فاسينو، المبعوث الخاص للاتحاد الأوروبي. وعقد مستشاري الخاص مشاورات تحضيرية أيضاً في واشنطن العاصمة يومي ١٤ و ١٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩ مع نظرائه في الولايات المتحدة الأمريكية، بمن فيهم كيرت كامبل، مساعد وزيرة الخارجية لشؤون شرق آسيا والمحيط الهادئ، والسيناتور جيم ويب، وكبار الموظفين في مجلس الأمن القومي والكونغرس.

٥٠ - وعلى الرغم من دعوة ميانمار إلى المشاركة في الاجتماع الوزاري لفريق الأصدقاء، فإن الحكومة لم تغتنم هذه الفرصة. وفي سياق المناقشة الرفيعة المستوى التي أجريتها، رحبت بالجهود الجديدة التي تبذلها عدة دول أعضاء، بما فيها الولايات المتحدة، كما أعلنت عن ذلك في الاجتماع وزيارة الخارجية هيلاري كلينتون، وأعضاء الاتحاد الأوروبي، للتعامل بصفة مباشرة مع ميانمار. وأشارت في بياني الذي يلخص مباحثاتنا إلى الاهتمام الجماعي الشديد لكل الأصدقاء بمستقبل ميانمار وتأييدها الواسع لمساعي الحميدة، كما يدل على ذلك العدد الكبير للذين حضروا الاجتماع. ومع الإشارة إلى أن عام ٢٠١٠ سيكون عاماً حاسماً بالنسبة لميانمار، أعربت عن وجهة النظر المشتركة بين الأصدقاء حيث يرون أنه يجب أن تجرى الانتخابات في ميانمار، وهي الأولى من نوعها منذ عشرين عاماً، بطريقة شاملة وموثوق بها للمضي قدماً في تحقيق آفاق التنمية والاستقرار والتنمية الوطنية. ولقد أخذت

علماً بقرار العفو الممنوح لعدد من المعتقلين السياسيين، وأكدت في الوقت ذاته على ضرورة الإفراج عنهم جميعاً. وأتاح الاجتماع للأصدقاء فرصة لتعزيز وحدة الهدف والعمل في ثلاثة جوانب هامة، وهي: (أ) حث ميانمار على العمل مع الأمم المتحدة لضمان عملية حوار شاملة وتهيئة الظروف اللازمة لإجراء انتخابات موثوق بها، بما يتفق مع جدول الأعمال المؤلف من خمس نقاط الذي أقره فريق الأصدقاء ومع المقترحات التي عرضتها على القيادة العليا لميانمار خلال زيارتي الأخيرة؛ و (ب) دعم دور الأمم المتحدة وتجربتها في ما يتعلق بتحديات ميانمار الآنية والطويلة الأجل، في مجالات منها تشجيع المصالحة الوطنية، وتعزيز احترام حقوق الإنسان، ودعم التنمية المستدامة والمساعدة على الانتقال إلى الديمقراطية؛ و (ج) إبداء استعداد المجتمع الدولي لمساعدة شعب ميانمار على التصدي للتحديات السياسية والإنسانية والإنمائية التي يواجهها، وذلك بشكل متواز وبقدر متساو من الاهتمام، ولا سيما للمضي قدماً في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

٥١ - وفي يومي ١٩ و ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ويومي ٢٩ و ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩، أجرى مستشاري الخاص مشاورات جديدة في واشنطن العاصمة مع كيرت كامبل مساعد وزيرة خارجية الولايات المتحدة لشؤون شرق آسيا والمحيط الهادئ، قبل زيارته ميانمار وبعدها يومي ٣ و ٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩.

٥٢ - وفي ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩، كرر قادة الدول الأعضاء في رابطة أمم جنوب شرق آسيا والولايات المتحدة، في البيان المشترك الصادر عن اجتماعهم الأول، دعمهم المستمر للمساعي الحميدة التي أبدتها في عملية إرساء الديمقراطية في ميانمار. وشددوا على أهمية تحقيق المصالحة الوطنية وأكدوا على وجوب إجراء الانتخابات العامة المقررة في عام ٢٠١٠ بشكل حر ونزيه وشامل وشفاف لكي تكون ذات مصداقية أمام المجتمع الدولي. ودعوا حكومة ميانمار إلى المساعدة على تهيئة الظروف المؤاتية لإجراء انتخابات موثوق بها، بما في ذلك بدء حوار مع جميع الأطراف المعنية لضمان أن تكون هذه العملية شاملة تماماً.

٥٣ - ومنذ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠، أجرى مستشاري الخاص مزيداً من المشاورات في مقر المنظمة، مع جهات منها المبعوث الخاص للاتحاد الأوروبي، ووزيرا خارجية تايلند واليابان، ووكيل وزارة خارجية النرويج، وكذلك مع الممثلين الدائمين للدول الأعضاء المعنية الرئيسية، بما في ذلك البلدان المجاورة وبلدان المنطقة والبلدان المانحة.

٥٤ - وفي ٢٤ آذار/مارس، وبناء على طلب من مجلس الأمن، قدم مستشاري الخاص إحاطة لأعضاء المجلس أثناء مشاورات غير رسمية، وذلك عقب إصدار حكومة ميانمار قوانين انتخابية جديدة.

٥٥ - وفي ٢٥ آذار/مارس، عقدت وترأست اجتماعاً لفريق الأصدقاء المعني بميانمار للاستماع إلى إحاطة من المستشار الخاص واستعراض التطورات. وقد لخصت في البيان الذي أدليت به عقب الاجتماع رسالتين رئيسيتين مستمدتين من مباحثاتنا. أولاً، أكد الفريق على ضرورة أن تكون الانتخابات شاملة وتشاركية وشفافة من أجل تعزيز فرص الاستقرار والديمقراطية والتنمية. وقد شجعنا جميع الأطراف على العمل في سبيل المصلحة الوطنية، ودعونا الحكومة إلى تهيئة الظروف التي تتيح لجميع الأطراف المعنية فرصة المشاركة بحرية في الانتخابات. وأشارت إلى أن ذلك يشمل إطلاق سراح جميع المعتقلين السياسيين واحترام الحريات الأساسية. وقد أحطت علماً أيضاً بالتواصل المستمر بين الحكومة والأطراف الأخرى لتحقيق المصالحة الوطنية، بطرق منها المفاوضات الجارية مع الجماعات العرقية الملتزمة بوقف إطلاق النار وعقد عدة اجتماعات مع داو أونغ سان سو تشي، لكنني أعربت عن خيبة أمني لأنه لم يتحقق مزيد من التقدم على الرغم من هذه الجهود. وثانياً، شدد الفريق على ضرورة العمل من أجل تحسين مستويات المعيشة لشعب ميانمار، وأكد من جديد وجهة نظرنا بأنه ينبغي التصدي للتحديات السياسية والإنسانية والإنمائية التي تواجهها ميانمار، وذلك بشكل متواز وبقدر متساو من الاهتمام.

٥٦ - وفي ٩ نيسان/أبريل، أكد زعماء رابطة أمم جنوب شرق آسيا في بيان رئيسها الذي اعتمد في مؤتمر قمته السادس عشر الذي عقد في هانوي، على ضرورة أن تواصل ميانمار العمل مع الرابطة والأمم المتحدة في عملية إرساء الديمقراطية. وأشاروا إلى أن رئيس الوزراء ثين سين كان قد أطلعهم على التطورات السياسية الأخيرة والتقدم المحرز في تنفيذ خارطة الطريق نحو الديمقراطية، ولا سيما التحضيرات للانتخابات العامة المقرر إجراؤها في عام ٢٠١٠. وشددوا على أن تحقيق المصالحة الوطنية وإجراء الانتخابات العامة بطريقة نزيهة وحرّة وشاملة سيُسهمان إسهاماً كبيراً في تحقيق الاستقرار والتنمية في ميانمار.

٥٧ - وفي ٢٦ نيسان/أبريل، رحب مجلس الاتحاد الأوروبي في استنتاجاته بشأن ميانمار ببيان رئيس رابطة أمم جنوب شرق آسيا الذي اعتمد في ٩ نيسان/أبريل، وأكد مجدداً دعم الاتحاد الأوروبي لبعثة المساعي الحميدة التي أوفدها، ورحب بالتزامي الشخصي بمواصلة العملية السياسية؛ ودعا سلطات ميانمار إلى التعاون مع الأمم المتحدة بطريقة مجدية.

كما أوضح المجلس أن الاتحاد الأوروبي سيواصل دعم فريق أصدقائي بنشاط وإثارة الوضع السائد في البلاد، وآثاره المحتملة على الاستقرار الإقليمي، مع الجهات الفاعلة الرئيسية.

٥٨ - وفي الفترة من ٨ إلى ١٢ حزيران/يونيه، أجرى مستشاري الخاص مشاورات مع نظرائه الحكوميين في نيودلهي وسنغافورة وبيجين، وذلك على وجه التحديد مع وزير الخارجية ومستشار الأمن القومي في الهند، ووزير خارجية سنغافورة، ونائب وزير الخارجية ومساعد وزير الخارجية في الصين. وفي أوائل آب/أغسطس، أتيحت لمستشاري الخاص ولي أنا أيضاً الفرصة لمناقشة الجهود الجارية التي تبذلها المنظمة في ميانمار مع رئيس وزراء اليابان ووزير خارجيتها.

٥٩ - وفي ٢٢ تموز/يوليه، شدد وزراء الخارجية وممثلو المنتدى الإقليمي لرابطة أمم جنوب شرق آسيا، في بيان الرئيس الذي اعتمد في الاجتماع الوزاري للرابطة الذي عقد في هانوي، على ضرورة أن تواصل ميانمار العمل مع الرابطة والأمم المتحدة في عملية المصالحة الوطنية والتنمية الاقتصادية والاجتماعية لميانمار. وأشاروا إلى الإحاطة التي قدمتها ميانمار بشأن التطورات السياسية الأخيرة في البلاد، بما في ذلك التقدم المحرز في تنفيذ خارطة الطريق نحو الديمقراطية والتحضير للانتخابات العامة التي ستجرى في عام ٢٠١٠. وأكدوا مجدداً على أهمية إجراء الانتخابات العامة بطريقة حرة ونزيهة وشاملة إذ أن من شأن ذلك أن يضع الأساس للاستقرار والازدهار على المدى الطويل. ورحب الوزراء باستعداد الرابطة لتقديم دعمها لميانمار، وأكدوا من جديد التزامهم بمواصلة العمل بصورة بناءة مع هذا البلد.

رابعاً - ملاحظات

٦٠ - الانتخابات المقبلة في ميانمار هي أول انتخابات تجرى في البلاد منذ عشرين عاماً، وثالث انتخابات متعددة الأحزاب تجرى بعد أكثر من ستين عاماً منذ نيل الاستقلال. لذلك فإنها تمثل اختباراً رئيسياً لآفاق السلام والديمقراطية والرخاء في البلاد. ويمكن لعملية انتخابية شاملة وذات مصداقية أن تساعد على توحيد البلاد وتحقيق تطلعات شعبها من أجل مستقبل أفضل. لكن عدم اغتنام هذه الفرصة قد يؤدي، من جهة أخرى، إلى تقويض مصداقية هذه العملية، والجهود المبذولة للدفع قدماً بالمصالحة الوطنية، وآفاق الإصلاحات اللازمة في المجالات السياسية والاجتماعية والاقتصادية.

٦١ - وكانت هناك منذ زيارتي الأخيرة إلى ميانمار في تموز/يوليه ٢٠٠٩ بعض المؤشرات الأولية على المرونة أبدتها سلطات ميانمار رداً على مقترحاتي. وتشمل هذه الإفراج عن معتقلين سياسيين بعينهم؛ وإمكانية أن تواصل داو أونغ سان سو تشي الاتصال بمحاورين

خارجيين؛ وإجراء عدة مناقشات بين داو أونغ سان سو تشي والسلطات؛ واستمرار المفاوضات بين الحكومة والجماعات المسلحة لوقف إطلاق النار. غير أن تنفيذ السلطات التزاماتها كان بطيئاً وغير مكتمل. فاحتجاز المعتقلين السياسيين واستمرار فرض الإقامة الجبرية على داو أونغ سان سو تشي لا يزالان مصدر قلق بالغ. ومن المؤسف أن فرصاً أخرى لتعزيز الحوار السياسي المجدي بين الأطراف المعنية الرئيسية لم تُغتَتم في وقت تتطلب العملية السياسية فيه أقصى قدر من الانخراط والمشاركة من جانب جميع الأطراف المعنية. ومن دواعي القلق أيضاً أن المفاوضات بين الحكومة والجماعات العرقية الرئيسية الملتزمة بوقف إطلاق النار لا تزال معلقة في وقت يقتضي فيه نجاح أية عملية انتقالية أقصى قدر من الثقة والاستقرار.

٦٢ - وبينما قرر بعض الأطراف المعنية الرئيسية أن الظروف لا تسمح لها بالمشاركة في الانتخابات، فإن كون بعض الأحزاب قررت المشاركة على الصعيد الوطني والمحلي يوحي بأن حيزاً سياسياً ربما فُتح بمعايير العقدين الماضيين. ومع ذلك، لا يزال هناك انقسام في الرأي حول مصداقية العملية السياسية وآثارها على مستقبل الاستقرار والديمقراطية؛ وهذا يجعل الأمر أكثر إلحاحاً على سلطات ميانمار لتكفل إجراء الانتخابات بطريقة شاملة وذات مصداقية وتشاركية وشفافية. وفي هذا الصدد، أحث بقوة سلطات ميانمار مرة أخرى على الإفراج، دون إبطاء، عن جميع من تبقى من المعتقلين السياسيين، بمن فيهم داو أونغ سان سو تشي، حتى يتمكنوا من المشاركة بحرية في الحياة السياسية لبلدهم. وسيكون هذا أوضح مؤشر على التزامها بعملية انتخابية ذات مصداقية. إن احترام الحريات الأساسية في التعبير والتجمع السلمي وتكوين الجمعيات لجميع المواطنين، بما في ذلك المشاركة في النقاش السياسي وإمكانية الوصول إلى وسائل الإعلام، هو أيضاً أمر أساسي لتكون هذه العملية ونتائجها ذات قاعدة تمثيلية عريضة ومقبولة. ومن شأن عدم الوفاء بهذه المسؤوليات أن يقوض بشكل خطير مصداقية الانتخابات.

٦٣ - وينبغي أيضاً إحراز تقدم في التغلب على تركة ميانمار المزدوجة المتمثلة في الجمود السياسي والتراع المسلح. فميانمار تواجه التحديات الطويلة الأجل المتمثلة في وضع حد لحيلين من الحكم غير الديمقراطي والركود الاجتماعي والاقتصادي. وما فتئ التصدي لتحديات المصالحة الوطنية والأخذ بأسباب الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان تشكل مسؤوليات أساسية. ومما يكتسي أهمية حاسمة في هذا الصدد مواصلة الحوار والتعاون بين جميع الأطراف المعنية، فضلاً عن قدر أكبر من الانفتاح السياسي والاجتماعي والاقتصادي. ومن أجل الاستجابة لتطلعات الشعب، سيكون من الضروري إنشاء نظام مدني ذي مصداقية والتحول إلى مزيد من التعددية ووضع السياسات العامة بشكل موسّع.

وسيكون على ميانمار أن تستثمر في الحكم المدني وتشجيع بناء القدرات الإدارية، بطرق منها تمكين المجتمع المدني والقطاع الخاص من المشاركة بشكل أكبر في تنمية البلاد.

٦٤ - وكما أشرت في تقرير الأحرير، شهدت السنوات الخمس عشرة الماضية انخفاضاً كبيراً في المستوى العام للتزاع الدائر في ميانمار. ويتعين مواصلة فتح الحيز السياسي وتوسيعه لكي تصبح هذه المكاسب لا رجعة فيها ولدرء أي عودة إلى التزاع. وهذا يتطلب أقصى قدر من المرونة من جميع الأطراف خلال المفاوضات التي يجب أن تأخذ في الاعتبار شواغل الفئات ذات الصلة، مع الاحترام الكامل لوحدة الدولة الوطنية وسلامتها.

٦٥ - وإنني ملتزم، بصفتي الأمين العام، بمواصلة العمل مع حكومة ميانمار وشعبها لتيسير جهودهما الرامية إلى إنجاح عملية الانتقال إلى حكومة مدنية ذات مصداقية وديمقراطية. ومما لا شك فيه أن ميانمار ستستفيد كثيراً من خبرات المنظمة الواسعة النطاق، في مجالات منها تيسير الأمور السياسية وبناء السلام والحكم الرشيد والتنمية المستدامة. ويمكن أن تؤدي الجهود التي تبذلها وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها للمساعدة في المجالات الإنسانية والاجتماعية والاقتصادية ثماراً أكثر لو اعتمدت الحكومة نهجاً أكثر إيجابية استجابة لتوقعات المجتمع الدولي المفعمة بالنوايا الحسنة ومبادرات التواصل.

٦٦ - وأود أن أكرر دعوتي إلى وحدة الهدف ووحدة العمل بين الدول الأعضاء الرئيسية المعنية والكيانات الإقليمية والجهات الفاعلة الإنمائية المتعددة الأطراف والمؤسسات المالية الدولية. وهذا أمر بالغ الأهمية لتشجيع جميع الأطراف المعنية المحلية على إحداث تغيير إيجابي لما فيه مصلحة ميانمار الوطنية. وإنني أرحب بدعم الدول الأعضاء الرئيسية المعنية، ولا سيما في سياق فريق الأصدقاء، للتصدي للتحديات السياسية والإنسانية والإنمائية التي تواجهها ميانمار، وذلك بشكل متواز وبقدر متساو من الاهتمام. وهذا أيضاً وقت حاسم بالنسبة للجهات المانحة لاستكشاف الفرص المتاحة للمساعدة على تعزيز السلم الاجتماعي وظهور قطاع مدني مقتدر في ميانمار، وتمهيد الطريق لإحداث تغيير أوسع نطاقاً في البلاد. ولجيران ميانمار ورفاقها أعضاء رابطة أمم جنوب شرق آسيا مصلحة خاصة ومسؤولية في تشجيع ميانمار على عدم تضييع هذه الفرص والعمل على زيادة الترابط داخل المنطقة عموماً.

٦٧ - وإنه لمن دواعي خيبة الأمل أن ميانمار، على الرغم من قصارى الجهود التي بذلناها، لم تستفد من مساعي الحميدة ولم تنخرط بشكل مجد في معالجة القضايا موضع الاهتمام والانشغال المشتركين خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وهذه للأسف فرصة ضائعة على ميانمار للسعي من أجل تحقيق أهدافنا المشتركة. إن عدم انخراط ميانمار في هذا الصدد محبط للغاية، إذ أنها لا تُناقض سياستها المعلنة المتمثلة في التعاون مع الأمم المتحدة فحسب، ولكنها تحد

أيضاً من قدرتي على تنفيذ المهمة التي أوكلتها إليّ الجمعية العامة. وهي تتجاهل أيضاً الدعم الذي استثمرته الدول الأعضاء في مهمة المساعي الحميدة. وبالتالي، فإن للدول الأعضاء مصلحة ومسؤولية في تجسيد دعمها من خلال المساعدة بمّة على ضمان أن تُبدي مبادرات التعاون اللازم.

٦٨ - وأود أن أعرب عن امتناني للسيد غمباري والسيد نامبيار لما بذلاه من جهود مضيئة في سبيل تعميق مساعي الحميدة وتوسيع نطاقها مع جميع الأطراف المعنية وبأوسع دعم ممكن من المجتمع الدولي. وأود أيضاً أن أشكر حكومة السويد وغيرها على مساهمتها المالية دعماً لجهود المبذولة في إطار المساعي الحميدة خلال الفترة المشمولة بالتقرير.